مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 11 / العدد: 02 / السنة: 2024 / ص ص: 194 - 218

أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري

The impact of foreign intervention in the Sahel region of Africa on Algerian national security

تاريخ الإرسال: 2024/01/25 تاريخ القبول: 2024/06/03

بلحاج سليم* *BELHADJ Salim*
جامعة أم البواقي
University of Oum El Bouaghi
salim.belhadj@univ-oeb.dz

ملخص:

تعد منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد، لما تعرفه من تداخل وتشابك لتهديدات أمنية مختلفة، وتنافس بين القوى الكبرى، وانطلاقا من كون منطقة الساحل تشكل عمقا استراتيجيا ومجالا حيويا للأمن الوطني الجزائري، فإن الجزائر تتأثر بكل ما يحصل في هذا الفضاء سواء تعلق الأمر بتنامي التهديدات الأمنية المتأتية منه، أو بمختلف مشاريع القوى الكبرى، وفي ضوء ذلك سعت الدراسة إلى طرح فرضية أساسية وهي أن اشتداد التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي لفرض أجندتهم، يمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري، ومن ثم خلصت الدراسة إلى أن التباين في المشاريع الأجنبية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، باستنادها إلى مقاربات صلبة وارتباطها بصبغة تحقيق المصلحة، هو القاسم المشترك بين أدوار أغلب هذه الفواعل، وبالتالي تضييق هامش المناورة للجزائر في صون مصالحها الحيوية، ما يجعلها في كثير من الأحيان في موقف المواجهة غير المتكافئة مع هذه القوى.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي؛ التدخل الأجنبي؛ الجزائر؛ الأمن الوطني؛ التهديدات الأمنية.

Abstract:

The African Sahel region is one of the most important and complex security spaces, due to the overlapping and intertwining of various security threats and competition between major powers. And based on the fact that the Sahel region constitutes a strategic depth and a vital area for Algerian national security, Algeria is affected by everything that happens in this space,

***- المؤلف المُراسل.**

whether related to the matter is the growing security threats emanating from it, or the various projects of the major powers. In light of this, the study sought to put forward a basic hypothesis, which is that the intensification of competition between the major powers in the African Sahel region to impose their agenda represents a direct threat to Algerian national security, and then the study concluded that the discrepancy In foreign projects to confront security challenges and threats in the Sahel region, based on solid approaches and their connection to the nature of achieving interest, which is the common denominator between the roles of most of these actors, and thus narrowing the margin of maneuver for Algeria in preserving its vital interests, which often puts it in a position of asymmetric confrontation. With these powers.

Keywords: *African coast; foreign interference; Algeria; National Security; Security threats.*

مقدمـة:

لطالما نالت القارة الإفريقية مكانة ثانوية في السياسات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وازدادت هامشيتها بعد انتهاء الحرب الباردة، كما أضعف تراجع أهمية الاستقطاب الدولي الثنائي من مكانة الدول الإفريقية وجعل الدول الصغيرة منها والضعيفة المنهكة بالمشكلات، أعباء أكثر منها فرصا، لكن هذه الوضعية الهامشية لم تستمر طويلا، فإن استيقاظ قطعة إفريقيا الساحلية على مشكلات جديدة، جعلتها أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد بعد نهاية الحرب الباردة، وقد اكتسبت أهميتها الأمنية من عناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم لاحقا.

فقد أضحت منطقة الساحل الإفريقي، مجالا للحسابات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، لما تشهده من تهديدات أمنية مختلفة منها التقليدية المتأصلة في دول المنطقة ومنها التهديدات الأمنية الجديدة التي ساهم النوع الأول من التهديدات في استفحالها، كالطبيعة الاجتماعية المفككة، الفشل السياسي والاقتصادي، انتشار الأوبئة

المتنقلة، هشاشة الحدود، لذلك تحولت هذه التهديدات إلى عامل جذب وتأثير في سياسات القوى التقليدية والصاعدة على حد سواء تجاه دول المنطقة.

وإن كانت القوى الكبرى تهتم بالساحل الإفريقي من زاوية العمل على إيجاد الحلول اللازمة من أجل تطويق التهديدات الأمنية في المنطقة، فإن الباحثين الأكاديميين إضافة إلى ذلك يحاولون توضيح واقع أدوار القوى هذه القوى تجاه تلك التهديدات، من حيث فهم الأهداف والغايات من وراء توجيه كل هذا الاهتمام بالمنطقة هذا من جهة ومن جهة أخرى، محاولة الوصول إلى أي من الجهود سيكون الأنجع لتحقيق الاستقرار للوضع الأمني في الساحل الإفريقي، خاصة وأن تقديرات درجة خطورة التهديدات التي تعرفها المنطقة ليست واحدة، مما ينعكس حتما على المقاربات الأمنية التي يعتمدها كل طرف.

لذلك لم تعد الحدود السياسية التي ترسم إقليم الدولة الوطنية، والمجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها الوطنية وتبني الجيوش للدفاع عنه والذود عن ترابه، بذات الأهمية كما كان في السابق، حيث لم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التحولات التي مست مستويات الأمن، فلأول مرة منذ حرب الرمال 1963، أصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا.

إن تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة الساحل، وتضارب المصالح بين القوى الكبرى، حال دون تطبيق سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي هي من بين الثوابت في العقيدة الأمنية الجزائرية، لأن هذه السياسة عند الغرب ليست هي القاعدة التي تحكم تعاملاته الدولية، وإنما سياسته تتم وفق هندسة متغيرة تتلاءم ومتطلبات مصالحه الآنية والمستقبلية، وفي هذا السياق تجد الجزائر نفسها بين مطرقة ضغوطات البيئة الإقليمية الدولية وسندان مصالحها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

انطلاقا من ذلك، جاءت هذه الورقة البحثية في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير وإدراك العوامل السببية التي تقف وراء تنامي المشاريع الأجنبية للقوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيراتها الواقعة والمحتملة على الأمن الوطني الجزائري، كما يحيلنا هذا الواقع من جهة إلى إبراز الدور الذي يتحتم على الجزائر القيام به كدولة محورية في محيطها الإقليمي لمواجهة هذه التهديدات من خلال إدارة القضايا الأساسية التي تطبع هذا المحيط.

من هذا المنطلق يمكن إثارة الإشكالية التالية: **ما هو مضمون المشاريع الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي؟ وكيف أثرت على الأمن الوطني الجزائري؟**

وللإجابة عن ذلك سيتم التعرض لهذا الموضوع انطلاقا من مناقشة المحاور التالية:

المحور الأول: التدخل العسكري بحجة الحرب على الإرهاب

المحور الثاني: إقامة القواعد العسكرية في المنطقة

المحور الثالث: أولوية البعد الأمني على تنمية دول المنطقة

المحور الرابع: تصاعد الاختراق الاسرائيلي لدول المنطقة

المحور الأول: التدخل العسكري بحجة الحرب على الإرهاب

يشكل استمرار تدخل الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي بتضخيمها لظاهرة الإرهاب، تحديا للإستراتيجية الجزائرية في المنطقة على المستويين الأمني والدبلوماسي، مما يزيد من قناعتها بأنها ستكون خارج كل الحسابات الدولية في المنطقة، وقد تدفع فيها تكاليف باهضة عبر إقصاء حلولها والاعتماد على آليات النظام الدولي الحالي التي تقوم على إدارة الأزمات وليس على حلها وإنهائها.

أولا: التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة

ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا على المتغير الأمني فكانت الحرب العالمية على الإرهاب بعد أحداث11 سبتمبر، من أبرز المداخل التي اعتمدت عليها

الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في القارة، إلا أن هذا لا ينفي المصالح الاقتصادية الأمريكية في القارة وخاصة الطاقوية منها.[1]

وتبرز حاجة الجزائر إلى الدعم الأمريكي خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا واكتساب الخبرات في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية، مما جعلها تدخل ضمن المبادرات الأمريكية في إفريقيا وذلك من خلال، ما يلي:

1- برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي: وضعت القيادة المركزية الأمريكية برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي في أكتوبر 2002، لمحاربة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والإسهام في تكوين قوات الأمن في هذه البلدان، وحماية الأمن القومي الأمريكي بشكل عام، بما في ذلك التدخل في نشاطات إنسانية، وتم إلحاق هذا البرنامج بقيادة "أفريكوم" بعد إنشائها، وقد انصب هذا البرنامج على شمال شرق إفريقيا (كينيا، الصومال، السودان، إريتيريا، إثيوبيا، جيبوتي، جزر السيشل.[2]

2- مبادرة عموم الساحلPSI: قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل في 07 نوفمبر 2002، واستهدفت أربع دول هي: مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد والجزائر كدولة مراقبة، بهدف تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، وبموجب هذا البرنامج قامت القوات الخاصة بالقيادة الأوربية بتقديم خدمة التدريب لرفع كفاءة القوات المحلية وبناء قدراتها، الأمر الذي اشتمل على موضوعات التكتيكات الصغرى والملاحة البرية لاكتساب مهارة الميدان عند العمل في الأقاليم الصحراوية، إضافة للدعم المادي بتوفير وسائل الانتقال المناسبة لطبيعة الأرض ومعدات الاتصالات المتقدمة.[3]

3- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI: أعلنت إدارة بوش في جوان 2005 عن هذه المبادرة لمتابعة إنجازات مبادرة عموم الساحل وتعميقها، وذلك بهدف مساعدة حكومات المنطقة لتحسين السيطرة على أراضيها حتى لا تصبح ملاذا آمنا

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

للجماعات الإرهابية، من خلال إتباع منهج شامل لبناء القدرات المحلية وتيسير التعاون بين حكومات دول المنطقة في الصراع مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة [4]، امتدد مجال المبادرة ليشمل إضافة إلى الدول الأعضاء في مبادرة عموم الساحل، كلا من الجزائر والمغرب وتونس والسنغال ونيجيريا.[5]

4- المبادرة الإفريقية للاستجابة للأزمات: تأسست المبادرة الإفريقية للاستجابة للأزمات سنة 1996، وأصبحت تعرف ببرنامج "المساعدة التدريبية على عمليات الطوارئ الإفريقية"، وهي مبادرة صممت لتوفير التدريب على عمليات حفظ السلام والتكتيكات العسكرية من طرف القوات الأمريكية الخاصة، زيادة على تدريب القوات الإفريقية على استخدام المعدات العسكرية الأمريكية، ولقد شمل هذا البرنامج دولا مثل: المالاوي، مالي، غانا، ساحل العاج، البنين، كينيا، السنغال وأوغندا.[6]

5- برنامج أمن الحدود الساحلية الإفريقية: أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "برنامج أمن الحدود الساحلية الإفريقية، الذي يهدف إلى تعزيز أمن خليج غينيا وذلك لتسهيل الاستثمار بالمنشآت الطاقوية في حقول النفط ومرافق النقل من أي نزاع قد يعطل شحنات النفط، إضافة إلى إعداد الولايات المتحدة للتدخلات العسكرية المحتملة في القارة، وقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 35 مليون دولار حتى عام 2012، على تدريب أفراد من البحرية النيجيرية ودول أخرى على مكافحة القرصنة وتهريب النفط وغير ذلك من النشاطات.

عموما لا يبدو أن المبادرات العسكرية الأمريكية في هذه المنطقة كانت قوية بما فيه الكفاية، إذ تواجه صعوبات كبيرة بالنظر إلى الميزة الجغرافية للمنطقة، وانخراط واشنطن في مهمات أخرى أكثر تعقيدا، ضعف جاهزية بلدان الساحل نتيجة لضعف مؤسساتها الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى تواضع المخصصات المالية والبشرية للبرنامج الأمريكي المتعلق بمكافحة الإرهاب في الساحل.[7]

ثانيا: التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة

تنظر فرنسا لمنطقة الساحل الإفريقي كمنطقة نفوذ جيوسياسي، ومتنفسا لها بعد منطقة شمال إفريقيا، فهو قلب إفريقيا من الناحية الجيواستراتيجية، ومحور للعلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وغرب آسيا للتحكم بالصحراء الكبرى، ومن ثمة لا يمكن فهم الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل في مدركات الفاعل الفرنسي بمعزل عن جواره الإقليمي.(8)

تعمل فرنسا على إبقاء وجودها بمنطقة الساحل بعد حربها في مالي ضد الجماعات الإرهابية مستغلة القرار الأممي الذي سمح لها بنشر قواتها، والتي تمركزت بالمناطق الشمالية لمالي بالقرب من الحدود الجزائرية، وباستعمال الغطاء الجوي للمنطقة لرصد تحركات تلك الجماعات، وهو ما يكرس الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي باسم الشرعية الدولية (9)، حيث أدى هذا التدخل الذي مجدت له كثيرا وسائل الإعلام الغربي، إلى تشتيت الجماعات المتطرفة في كل دول المنطقة، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تأسيس مهمة عسكرية أخرى أوسع من سيرفال وهي مهمة برخان في أوت 2014 لمحاربة التنظيمات الإرهابية في كل المنطقة الساحلية. (10)

سبق هذا التدخل دعوات دولية لدفع الجزائر إلى الانخراط عسكريا في شمال مالي، لمطاردة فلول الجماعات الإرهابية ومحاولة الضغط عليها لدفعها الزج بقواتها المسلحة لتحرير دبلوماسييها الرهائن، وهو ما لم يكن ليتوافق مع مواقف الجزائر ومبادئها في هذا الخصوص، لتعارض ذلك مع عقيدتها العسكرية وأسسها المستندة إلى الدستور الذي يحدد مجال تدخل القوات المسلحة بحدود الإقليم الوطني.

وبرغم قبول الجزائر للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن، إلا أنه تم التخوف من تداعيات خطيرة لهذا التدخل حينها، والتي جسدها بالفعل الهجوم ضد المركب الغازي في تيقنتورين في 16 جانفي 2013، شكل علامة مميزة في الخارطة الأمنية الجزائرية سواء تعلق الأمر بطبيعة التهديد أو

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

على مستوى الرد الأمني، فهي عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم هذا المجمع[11]، حيث كان هدف تنظيم القاعدة بتبنيه الهجوم على المنشأة الغازية نقل المعركة من شمال مالي إلى الداخل الجزائري، تزامنا مع فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية وغلق الحدود مع مالي جنوبا.[12]

وفيما استفحلت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي وأخلاقي للتدخل العسكري، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقليص أدوار أطراف أخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل والصحراء في مقدمتها الجزائر وتهميشه في تنفيذ المخططات الغربية سواء أوربية كانت أم أمريكية، على الرغم من أن مقاربة الجزائر شاملة ومتعددة الأبعاد، في إطار تحاوري يجمع كل الأطراف دون إقصاء أو تهميش، كما تبقى الجزائر ركنا أساسيا في مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف.[13]

يفهم من ذلك أن القوى الغربية لم تستخلص الدروس من الحروب الخاسرة في أفغانستان والعراق وليبيا، فعلى ذريعة مواجهة الإرهاب تعطي نفسها أحقية الانفراد بالقرار في منطقة الساحل وإعلان الحرب على القاعدة والجماعات الإرهابية، وهو ما رأى فيه منتقدوه بالكولونيالية الجديدة، ويفسرونه بحماية مصالح إستراتيجية هناك من نفط ويورانيوم وغاز.

المحور الثاني: إقامة القواعد العسكرية في المنطقة

تسعى بعض القوى الدولية إلى إقامة قواعد عسكرية في منطقة الساحل لتحقيق رهانين، فالأول يتمثل في الرهان الجيوسياسي، إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بمنطقة الساحل، أما الرهان الثاني المطروح على هذه الدول هو الرهان الجيو-أمني، حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من المنطقة الساحلية، تعتبر على أنها تحدي كبير يجتاح أمنهم الوطني.

أولا: التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة

قبل نهاية الحرب الباردة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الإفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي على وجه خاص على تحقيق أربعة أهداف رئيسة وهي: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، دعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية.(14)

غير أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد التنافس الدولي على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل، تم إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، حيث جاء في كلمة "كلود أنياسو" مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي: "بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قاعدة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية ولن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوربية EUCOM والقيادة الوسطى CENTCOM وقيادة المحيط الهادئ PACOM".(15)

حيث تم الإعلان عن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM، تعبيرا عن التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا منذ 2007، مقرها مدينة شتوتغارت الألمانية، وفي الوقت الذي تغازل فيه أمريكا الدول الإفريقية لاستضافتها، ترفض الجزائر وتحشد موجة الرفض في القارة السمراء لاستيعاب هذا الوجود العسكري المكثف في المنطقة، حيث تسعى للتذكير دوما بأنها متواجدة عسكريا في جيبوتي، واثيوبيا، وكينيا، كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي ما انفكت تعبر عن ولائها الأمريكي مقابل ما تستفيد منه من امتيازات سياسية وعسكرية ومساعدات اقتصادية وتجارية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وازدياد تدفق حلفاء أمريكا على الصعيد العالمي.(16)

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

إن إقامة قاعدة عسكرية في بلاد مجاور للجزائر يشكل خطرا على السيادة الجزائرية، حيث قد يتم استخدام تلك القواعد العسكرية ضدها في حال حدوث اضطرابات داخلية مطالبة بإسقاط النظام في الجزائر مثلما حدث في ليبيا، وقد تستخدم في حال نشوب أي حرب إقليمية في المنطقة خاصة بين الجزائر والمغرب على خلفية قضية الصحراء الغربية، وذلك في حال ما استطاع الطرف المغربي استمالة الأطراف الغربية إلى صالحه.[17]

إلى جانب هذه الأهداف الرسمية المعلنة والمفترضة، يبدو أن الأفريكوم له أهدافا أبعد من ذلك وأوسع، أمنية في المقام الأول تتعلق بمكافحة الإرهاب واقتصادية تتصل بتحقيق الأمن الطاقوي، وأخيرا أهدافا إستراتيجية تسعى من ورائها واشنطن تطويق الامتداد التجاري والإستراتيجي للصين خصوصا، ومختلف القوى الصاعدة التي دخلت السوق الإفريقية بقوة مثل، كوريا الجنوبية، الهند والبرازيل،[18] ولمنافسة كذلك الإتحاد الأوربي في القارة بعد مراجعتها مبدأ احترام مناطق النفوذ بين القوى الكبرى أين كانت إفريقيا تعد مجالا محجوزا للنفوذ الأوروبي سيما الفرنسي.

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري المباشر في إفريقيا عبر إقامة قواعد عسكرية جديدة على غرار القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي، التي تضم قوة أمريكية للتدخل السريع، وتخطط لبناء قاعدة عسكرية بحرية بساوتومي التي تملك احتياطات نفطية تقدر بأربعة ملايين برميل، وتحاول كذلك العزف على وتر المساعدات المادية لإقامة مزيدا من القواعد العسكرية في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي مستغلة حاجة تلك الدول إلى مثل هذه المساعدات في ظل المشاكل المعقدة التي تعاني منها دول المنطقة على كافة الأصعدة.[19]

عبرت الكثير من البلدان الإفريقية عن تحفظات شديدة بشأن زيادة الدور العسكري الأمريكي في القارة، ومن المؤكد أن التجربة الأمريكية في العراق تحث على الفضح الدقيق للمشاريع العسكرية ذات المثل الجريئة ولكن المبهمة التفصيلات،[20]

EISSN: 2588-2368 ——————————— ISSN: 2352-975X

أي أن استقرار هذه القيادة في أي دولة سيجعلها في وضع متفوق إقليميا، غير أن هذه المواقف لا تعكس واقع الحال نتيجة تعميق البلدان الإفريقية للتعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة.[21]

فيما يرتكز موقف الجزائر على تجربتها المريرة في مكافحة ظاهرة الإرهاب، باعتبار أن بعض الدول عملت على تقديم دعم مالي تحت غطاء العمل الخيري وسند إعلامي، وكذا السماح بحركة واتصالات قادة التنظيمات الإرهابية المسلحة الناشطة في الجزائر، حيث احتضنت الولايات المتحدة الأمريكية "أنور هدام"، وأوت ألمانيا "رابح كبير"، وهما من قادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما تواجدت في كل من فرنسا وبلجيكا شبكات إسناد للعمليات الإرهابية، أيضا كانت بعض الخروقات من قبل دول الجوار فيما يتعلق بتزويد الجماعات الإرهابية بالسلاح.[22]

ثانيا: التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة

تعتبر فرنسا الدولة الأوربية الوحيدة القادرة باستثناء بريطانيا نسبيا على نشر قوات عسكرية خارج حدودها بكثير من المهنية، ويساعدها على ذلك التواجد الدائم لقواتها في عدد من الدول الإفريقية وهو ما زاد في السنوات الأخيرة، نظرا لتنامي الاضطرابات في المنطقة وازدياد خطر الجماعات الجهادية في دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا،[23] وتسمى الركيزة التي قامت عليها العلاقات الفرنسية–الإفريقية بعد الاستقلال "التعاون"، وهي سياسة خارجية فرنسية إزاء إفريقيا تقوم على تقديم المعونة للبلدان الإفريقية مقابل المحافظة على الحضور الفرنسي في المنطقة، وأنشئت لهذا الغرض وزارة خاصة بهذه السياسة في الحكومة الفرنسية عرفت بـــ: "وزارة التعاون".[24]

سعت هذه السياسة للمحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية، إذ يعد تأمين الموارد الإستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة والارتباط بالتعاون التقني والعلمي والثقافي بتأمين مكانة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

مستمرة لروح اللغة والثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية، وإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية توطد الدفاع المشترك، [25] على غرار الاتفاقية الدفاعية التي استغلتها فرنسا لتعزيز تواجدها في المنطقة بحجة التدخل لإعادة الاستقرار الأمني للدول التي تشهد حراكا تمرديا، وتمكنت فرنسا من توقيع هذه الاتفاقية مع 8 دول إفريقية وفي أواخر 1970، تم تغير اسم هذه الاتفاقية ليطلق عليها في ماي 2009 اسم "اتفاقية شراكة الدفاع"، كما ذكر في هذه الاتفاقية أن فرنسا يمكن أن تتدخل عسكريا بناء على طلب الدول الإفريقية.[26]

زيادة على اتفاقية المساعدة العسكرية التقنية AMT التي تغطي تعليم وتدريب القوى الوطنية لبلدان القارة الإفريقية فقد وقعت فرنسا هذه الاتفاقية مع 23 دولة إفريقية من بينها الدول المكونة للساحل الإفريقي، كما تختلف درجة التعاون من دولة إلى أخرى وتشمل هذه الاتفاقيات عدة مجالات منها: المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة للجيوش وأجهزة الشرطة الوطنية الإفريقية، كما تشمل هذه الاتفاقيات مجال الصحة العامة وحفر الآبار وتنقيتها وإقامة البنية التحتية.[27]

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق يحدد حجم أو طبيعة المساعدات العسكرية والتقنية المقدمة للدول الإفريقية، هذه الثغرة في صياغة الاتفاقيات التطوعية تجد مبرراتها في كون فرنسا حريصة على الحفاظ على "بعض "التوازن الإقليمي" والاستقرار السياسي في مستعمراتها السابقة وبالمناسبة تحتفظ فرنسا بحق رفع وزيادة مساعداتها وفقا للقوة التي تريدها أن تصعد في المنطقة، إذا فالمساعدات العسكرية والتقنية تزيد وتنقص حسب الأهداف التي تريد فرنسا تحقيقها ومن أجل ضمان ولاء الدول الإفريقية. [28]

تجدر الإشارة إلى التمييز بين أصناف من القوات الفرنسية في إفريقيا، إذ تتفرع إلى أربع أصناف بحسب تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي صدر عام 2011، وهي القوات المرابطة مسبقا، وقوات السيادة كتلك المنتشرة في جزيرة "لارينيون ولا

مايوت" والقوات المنتشرة بناء على اتفاق ثنائي، والقوات الفرنسية ضمن عمليات دولية وأوربية، وأما بالنسبة للقوات المرابطة فهي ترتكز على ثلاثة مواقع عسكرية وهي: جيبوتي، السنغال والجابون، ويعكس هذا الانتشار في المحاور الثلاثة الأساسية مكانة الجيو-إستراتيجية الفرنسية في ضمان الحضور على وجهتي الأطلسي والهندي.(29)

لذلك أوضحت العملية العسكرية الفرنسية في مالي أن فرنسا لا تستطيع تأمين مكانتها في هذا الفضاء من دون فرض مستوى كبير من القبضة العسكرية، فرغم الضغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدني قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، فإنها لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي توليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي لعدة أسباب تم طرحها في الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لعام 2013، كما ينبه المراقبون إلى نية فرنسا في تعزيز انتشارها العسكري في الساحل ورغبتها في حيازة قاعدة في جنوب ليبيا (منطقة فزان)، وتعد منطقة فزان ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية التي من ركائزها مراقبة إفريقيا الفرنكوفونية.(30)

يمكن القول أن التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، مهما كان مصدره سوف لن يكون عامل تسوية لأزمات دول الجوار الإقليمي للجزائر، وسوف يضاعف من العنصرية العرقية وسياسة الإقصاء مما يجعل النخب الحاكمة تفضل الإبقاء على ارتباطاتها بالقوى الأجنبية لاستمرار أنظمتها من خلال السماح بإقامة قواعد عسكرية داخلها عبر اتفاقيات ثنائية، وهو ما يوسع من احتمالات التدخل الأجنبي في المنطقة.

المحور الثالث: أولوية البعد الأمني على تنمية دول المنطقة

رغم الوعود الكثيرة للدول الغربية لتنمية منطقة الساحل إلا أن الواقع يؤكد تقاعس المجموعة الدولية عن القيام بالتزاماتها تجاه المنطقة، كما أن سياساتها في المنطقة ترتكز على الأبعاد الأمنية أكثر من الأبعاد الأخرى، إضافة إلى توسع استثماراتها نحو دول

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

شرق أوربا لأسباب تاريخية وثقافية، وهذا ما سيؤثر على نسبة الاستثمارات الموجهة إلى دول الجوار الإقليمي الغارقة في أزماتها المتعددة.

أولا: المساهمة الأمريكية في تنمية منطقة الساحل الإفريقي

يركز برنامج الولايات المتحدة للأمن على المشاكل الظاهرية بالنسبة للتهديدات الأمنية وليس الجذور الحقيقية لها وهي الفقر والبطالة وضعف مستويات التنمية، فهناك تناقض في السياسات الأمريكية بالمنطقة، حيث تشترط تقديم مساعدات لهذه الدول بمدى التزامها بالمعايير الديمقراطية، دون التمويل الكافي والجاد في مرافقة تلك الدول في مسيرة الإصلاح المؤسساتي الذي يتطلب تخصيص ميزانيات معتبرة للقيام بذلك.

يتجلى ذلك واضحا، في الأهداف غير المعلنة لقيادة الأفريكوم فهي تستند في نشاطها الإفريقي إلى إظهار الجوانب الإنسانية، وينسجم هذا النهج مع صورة إفريقيا كقارة بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والتطوير في شتى المجالات، غير أن التصورات الإستراتيجية للقيادة لا تنفي كون أفريكوم من أعمدة تنفيذ المصالح الأمريكية، فهي ترتبط مباشرة بالرئاسة الأمريكية عبر التقارير التي ترفع إليها، كما أن وجود هذه القيادة يشير إلى إعداد لمرحلة مفتوحة التقديرات العسكرية ومنها المواجهة المسلحة على أهداف إفريقية.[31]

عكس ما يقال أن القيادة الأمريكية في إفريقيا تختلف عن القيادتين في المحيط الهادي والقيادة المركزية، بكونها ليس من مهمتها خوض حروب غير أن التنسيق بين هذه القيادة والقيادة الأمريكية في أوربا أكد أهمية مشاركة هذه القيادة في إنجاز عمليات عسكرية وكان أبرزها في ليبيا عام 2011، حيث أن دور هذه القيادة وإن لم يظهر للعيان فإنه كان حقيقيا، لقد عبرت تقارير ودراسات صادرة عن أمريكيين بكون الإرهاب معطى جوهريا في تفسير المهمات الملقاة على هذه القيادة.

كما أسهمت القيادة الجديدة في إفريقيا في توزيع العقود الأمنية لفائدة شركات عسكرية أمريكية خاصة، حيث تقوم بإبرام عقود التدريب والتكوين لقوات إفريقية، ثم تقوم بتمريرها لفائدة شركات تتولى القيام بهذه المهمة مثل: شركة بلاكوتر Blackwater ودينكورب الدولية Dyncorp International التي تولت تدريب جيش ليبيريا.[32]

يرى وليام بيلامي William M.Bellamy أن: " الفقر والبطالة والمرض والأمية وقصور الحكومة شكلت أهمية إستراتيجية جديدة، وقد أدخلت توجها يدمج كل أشكال المساعدة الأمريكية لصالح إفريقيا، سواء توجهت هذه المساعدة إلى الأمن أو التنمية أو التدخلات الإنسانية لاستهداف الحرب ضد الإرهاب"، ولذلك يرى أن على الإدارة الأمريكية إقامة توازن حكيم بين الدفاع والدبلوماسية والتنمية وستحتاج الإدارة الأمريكية إلى إطار إستراتيجي يحدد كل مكونات الحكومة الأمريكية، بطريقة منسقة ويوجهها، ويستند مثل هؤلاء إلى أن المشكلات الكبيرة لإفريقيا في المستقبل، ستكون مشكلات التقدم والحكم الفعال أكثر من مشكلات حرب أو إرهاب أو إقامة قواعد عسكرية.[33]

ثانيا: المساهمة الأوربية في تنمية منطقة الساحل الإفريقي

تبلورت الإستراتيجية الأوربية المشتركة لتنمية الساحل الإفريقي في 22 سبتمبر 2011 عن جهاز المصالح الأوربية من أجل العمل الخارجي SEAE، ويهدف إلى توحيد السلوك الخارجي الأوربي وجعله منسجما وفعالا، فحوى هذه الإستراتيجية يقوم على الربط بين الأمن والتنمية، وتشمل دول، مالي، موريتانيا والنيجر، وقد خصص لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا يقدر بحوالي 650 مليون اورو، منها 450 مليون اورو مخصصة لموريتانيا والنيجر ومالي، و200 مليون اورو مخصصة لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إضافة إلى 150 مليون اورو من الصندوق الأوربي للتنمية،[34] بينما تبقى المساعدات المخصصة للبلدان الإفريقية المتوسطية

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

مرتبطة بالشراكة الأورو-متوسطية والسياسة الأوربية للجوار، وفي مجملها ترتبط بإستراتيجية عامة تتصل بمدى تطبيق الخطوط العامة لحل المشكلات في الساحل، ومنها مشكلات الحكم واستقرار الدولة والديمقراطية وتسوية النزاعات، وبالرغم من أنها مساعدات لا بأس بها، فإنها ليست في مستوى إحداث أثر كبير في منطقة فقيرة وواسعة للغاية،[35] هذا وتنصرف الإستراتيجية الأوربية في التركيز على أربعة محاور أساسية هي:

- المحور الأول: يهدف إلى حل المشكلات السوسيو- اقتصادية من خلال بلورة حوار وطني لامتصاص التوترات الاجتماعية والسياسية والإثنية.

- المحور الثاني: يهدف إلى خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها.

- المحور الثالث: انصرفت الإستراتيجية، نحو دعم الأجهزة الأمنية وتقوية القدرات المؤسساتية المؤهلة لمواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

- المحور الرابع: تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرف، وتحقيق الانسجام والتوازن المجتمعي.[36]

الملاحظ على هذه الإستراتيجية رغم حداثتها، إلا أنها منذ البداية اتخذت النهج الأمني الذي بدا واضحا في جهود الاتحاد الأوربي إزاء من اسماهم دول "قلب الساحل"، وفي هذا تشويه للساحل على حساب إقصاء وتهميش دور أطراف فاعلة في مقدمتها الجزائر، كما لا تستطيع المشروعات الأمنية الصغيرة التي أقرتها الإستراتيجية الاستجابة لتطورات أمنية سريعة ذات أبعاد متنوعة، ويلاحظ على سبيل المثال أن مالي التي نالت أهم حصة من هذه المساعدات وهي 294 مليون يورو ثم النيجر 172 مليون يورو، هما بلدان فقيران وتزداد الفوارق البنيوية فيهما، ولعل هذا الموضوع يعيد الإشكال النظري القديم حول العلاقة بين المساعدات وتحقيق التنمية وفشلها في إفريقيا.[37]

على الرغم من محاولة المبادرة الربط بين الأمن والتنمية كمدخل فعال لإدارة المعضلات في المنطقة إلا أنها لم تتعد مستوى تقديم المساعدات المالية، في الوقت الذي لا تزال فيه دول الساحل المعنية تشكو قلة الأغلفة المالية، مما يثبت أن المساعدات لا تقود إلى التنمية، وهي إستراتيجية لطالما انتهجها الاتحاد الأوربي، وثبت فشلها لغلبة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خططه الاستنزافية لا أكثر.

فسرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا في أزمة مالي، يعبر عن ضرب الإستراتيجية ويؤكد الاعتماد الأوربي على المقاربة الأمنية البحتة في إدارة الأزمات خاصة في إفريقيا، حيث طرحت إشكالات عدم جدية الدول الأوربية واختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها، وهو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم في مالي لاحقا، حيث حولت الحملة العسكرية التي شنتها عليها القوى الغربية سنة 2011 من دولة باحتياط مالي يتجاوز 200 مليار دولار إلى دولة مدينة بأكثر من 100 مليار دولار، وفي حاجة إلى أكثر من 100 مليار دولار أخرى لإطلاق الاستثمارات في مجالات متعددة، بعدما **تركتها** الدول التي قادت تلك الحملة العسكرية تتخبط في ظل دمار شامل للاقتصاد والبنية التحتية والمؤسساتية.(38)

المحور الرابع: تصاعد الاختراق الاسرائيلي لدول المنطقة

تنطلق سياسة الكيان الإسرائيلي في تحركها نحو اختراق القارة السمراء والتغلغل فيها من منطلق نظرية إستراتيجية أصطلح عليها (نظرية الأطواق)، والتي تقول بأن الكيان الإسرائيلي محاط بعدد من الأطواق الاقتصادية والسياسية، وجب خرقها وعلى رأسها قارة إفريقيا، لذلك سارع منذ عقود إلى التوغل في القارة بما يخدم توجهاته ومصالحه القومية المتعددة عبر مخطط مشروع الشراكة الأفرو- إسرائيلية الذي باشره الكيان، لكسر جماح بعض الدول العربية والإفريقية المعادية له من بينها الجزائر.(39)

أولا: الاختراق السياسي

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

أشار تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية في عام 1999 إلى أنه أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع 42 دولة إفريقية، بما فيها دول من الساحل الإفريقي شملت تعاونا في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حيث أن نسبة البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا مقارنة ببعثاتها في العالم بلغت 47 % في عام 2008.(40)

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا في اكتساب الشرعية السياسية والاعتراف القانوني بدولة إسرائيل من قبل الدول الإفريقية، وهو ما تسعى إسرائيل لتحقيقه بشتى الطرق، خاصة من خلال محاولة التأثير على السلوك التصويتي للدول الإفريقية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تأييد إسرائيل وتدعيم مركزها الدولي، لاسيما وأن هذه الأخيرة تشكل حوالي 31-32% من إجمالي أصوات أعضاء الأمم المتحدة.(41)

بالمقابل عمدت الجزائر إضافة إلى عدد من الدول العربية والإفريقية للتحرك سريعا ضد التوغل الاقتصادي والمؤسساتي الإسرائيلي في إفريقيا، خاصة بعد مضي هذا الكيان في طلبه للحصول على عضو مراقب في الإتحاد الإفريقي في أول مشاركة له مؤسساتيا في منظمة الإكواس، المنعقدة في ليبيريا شهر جوان 2017 عندما تم توجيه دعوة لرئيس الوزراء الإسرائيلي "نتينياهو" للمشاركة في هذه القمة في محاولة لحصولها على مكانة (عضو مراقب) داخل الإتحاد الإفريقي، باستخدام رافعة المساعدات الاقتصادية تقدمها لعدد من الدول الإفريقية مع استثمار علاقاتها السياسية والاقتصادية الجيدة مع عدد من الدول الأعضاء في مجموعة الإيكواس.(42)

حيث تعارض الجزائر بشدة التوغلات الإسرائيلية تلك، كونها تقوض من فرص التكامل الإفريقي، كما تفترض أن قبول الكيان الإسرائيلي كعضو مراقب في الإتحاد الإفريقي سيحقق عدة مكاسب سياسية كبيرة لعل أبرزها، ضمان تواصلها المباشر مع دول القارة الإفريقية وكسر أسس بناء شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية

تطمح الجزائر إلى تجسيدها،[43] لاسيما في إطار مبادرة النيباد، واستغلاله لعلاقاته الدبلوماسية مع الدول المحورية كمصر وجنوب إفريقيا باللعب على أوتار العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وبالتالي إمكانية تقدم الكيان الإسرائيلي بطلب الانضمام – ولو بدرجة– أقل في النيباد فتتغير موازين القوى سلبا على الشراكة الأفرو-جزائرية خصوصا في مجال التجارة والمال والأعمال والاقتصاد، بعد مطالبة الكيان رسميا الانضمام إلى الإتحاد الإفريقي كعضو مراقب.[44]

ثانيا: الاحتراق الأمني

لقد حاول الكيان الإسرائيلي في توجهاته التغلغل في القارة الإفريقية من بوابة الحرب العالمية على الإرهاب-حسب زعمه- والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، ومساعدة دول المنطقة ودعمها لوجيستيا واستخباراتيا لتتبع الجماعات الإرهابية المتطرفة، حيث توافد في إطار هذا التوجه آلاف الخبراء والمستشارين الصهاينة على الدول الإفريقية، وكان نصيب إفريقيا من صادرات الأسلحة الإسرائيلية كبيرا، حيث تصدر لها طائرات النقل والتدريب والطائرات المقاتلة والدبابات وأجهزة الاتصال والصواريخ.[45]

كما عمد الكيان الإسرائيلي إلى إغراق القارة الإفريقية في مشاكل اللاأمن وتغذية النزاعات إعلاميا واستخباراتيا وعسكريا، وربط ولاءات مع قادة وضباط جيوشها وتأجيج الصراعات المحلية كما فعلت في كل من الصومال، رواندا، البورندي، السودان في جنوبه، إضافة إلى علاقتها المتوترة مع إثيوبيا بالرغم من اتفاق السلام الموقع في الجزائر يوم 12 ديسمبر 2000 الذي يضع حدا لحرب راح ضحيتها أكثر من 100 ألف شخص[46]. توسعت السياسة الإسرائيلية لتشمل الدول الإفريقية جنوب الصحراء، مثل: التشاد، النيجر نيجيريا والسنغال التي تشكل حزاما محيطا بالدول العربية كالجزائر، وتهدف الإستراتيجية الإسرائيلية في هذه المنطقة إلى استخدام الأقطار الإفريقية غير العربية في حالة ما طوروا علاقاتهم لتصل مرحلة التحالف معها

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

كمصدر لتهديد عدة أقطار عربية منها، ويوضح رئيس الأركان العامة الأسبق لإسرائيل ذلك حين قال: "إن نجاح إسرائيل في تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية... ستساعد على تلافي نقاط الضعف المتمثلة في إحاطتها بطوق عربي محكم والوصول إلى الظهر العربي المكشوف من ميدان لا يتوقعه العرب".(47)

كما يشكل التطبيع المغربي الإسرائيلي واعتراف الأخير لسيادة المغرب على الصحراء الغربية والتعاون العسكري والاستخباراتي تهديدا للأمن الوطني الجزائري، بعد تورط المغرب في قضية تجسس استهدفت أكثر من 6 آلاف جزائري من بينهم كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، أدى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في أوت 2021 نتيجة التعاون العسكري المغربي والكيان الإسرائيلي في ظل إصرار الجزائر على رفض تطبيع العلاقات مع الأخير.(48)

ثالثا: الاختراق الاقتصادي

يعتبر الكيان الإسرائيلي أن إفريقيا بالغة الأهمية بالنسبة له من الناحية الاقتصادية فدول هذه المنطقة إضافة إلى تعدد ثرواتها الطبيعية، لديها أيضا مشروعات زراعية واعدة، انتبه إليها هذا الكيان لتنفيذ مخططه التغلغلي خصوصا في شرق إفريقيا، لكون هذا القطاع يشكل النشاط الرئيس لمعظم كاسبي الدخل هناك، فمن بين 70 % إلى 80 % من القوى العاملة الإفريقية تعمل في الزراعة الأمر الذي يضمن لإسرائيل التغلغل في صفوف السواد الأعظم من الشعب الإفريقي.(49)

في هذا الصدد ومنذ العام 2004 دعم الكيان الصهيوني برامج ومشروعات زراعية في دول غرب إفريقيا لاسيما السنغال منها مشروع مزرعة (كير مامورسار) الذي يموله الكيان ويدعمه بالماكنة الزراعية بهدف استصلاح وزراعة ما يقارب من 5 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية جنوبي السنغال، ويهدف الكيان لاستحداث مشروعات مماثلة له في كل من ليبيريا والنيجر ومالي على حدود مع الجزائر من جهة

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

الجنوب، مقابل كسب أصوات هذه الدول في المحافل الدولية وتأييد عضوية الكيان بالاتحاد الإفريقي بصفة مراقب.(50)

تظهر الإحصائيات مدى نجاح السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القارة الإفريقية، فبعدما كان حجم صادرات إسرائيل إلى إفريقيا يقدر بـــ: 59.3 مليون دولار في عام 1983، وصل إلى 1.47 مليار دولار في عام 2009 وبلغت واردات إسرائيل من إفريقيا 1.5 مليار دولار عام 2009، وتستحوذ الشركات الإسرائيلية على تعاقدات أكثر من 4 ملايير دولار، لإقامة المباني الحكومية ومد شبكات الطرق والجسور وحفر الأنفاق وإنشاء الموانئ.(51)

رابعا: الاختراق الاجتماعي

استحدث الكيان الإسرائيلي منذ العام 2005 جهازا داخل وزارة الخارجية أطلقت عليه اسم (ماشاف)، وهو المكلف بعمل تواصل اقتصادي واجتماعي مع الهيئات المحلية والخيرية داخل الدول الإفريقية، من خلال دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المتعلقة بالمجالات التجارية والزراعية بدول إفريقية مختلفة، في مقابل أن يحصل الكيان على منتجات هذه المشروعات والتي تقوم بدورها بإعادة تصديرها مرة أخرى إلى دول الإتحاد الأوربي، وهو الجهاز الذي أسهم في تغلغل إسرائيل اقتصاديا واجتماعيا بعدة دول إفريقية مثل: غينيا وإفريقيا الوسطى ومالي والنيجر وفي نفس الوقت أدى إلى تحسين صورتها لدى السكان المحليين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تشتغل بهذه المشروعات، وعلى هذا الخط تتحرك الشراكة السياسية والاقتصادية والأمنية الأفرو- جزائرية في مواجهة التوغلات الصهيونية في إفريقيا.(52)

خاتمـة:

تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، دفع بالعديد من القوى الأجنبية إلى التدخل لإدارة مشكلات هذا الفضاء، على غرار الاتحاد الأوربي، أو مجموعة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لكن الملاحظ هو ذلك التباين في المدركات المُفضية إلى الاختلاف في طرق الإدارة والمساهمة في إقرار الأمن ومواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التي تنتشر في الساحل، باستنادها إلى مقاربات صلبة وارتباطها بصبغة تحقيق المصلحة، وهو القاسم المشترك بين أدوار أغلب هذه الفواعل الأجنبية.

مخرجات هذا الوضع هو عسكرة المنطقة واتساع نطاق المناطق الرمادية عبر إعادة توزيع للتهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية وليس احتواءها واستئصالها، فهي لم تتردد في توظيف نفس المبررات للتدخل في المنطقة كمحاربة التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب، وحماية حقوق الإنسان ورغم أن هذه الأوراق أصبحت مكشوفة، إلا أنها ستظل ثابتة في إستراتيجيات تلك الدول بما فيها سياسة إقامة القواعد العسكرية وسلب ثروات المنطقة.

الجزائر تدرك أن لعبها لدور الدولة المصدرة للاستقرار له من التكلفة ما يحتم عليها تحمل الأعباء في سبيل تحقيق جوار إقليمي مستقر، إلا أن الأمر صعب في ظل دخول أطراف أجنبية من أجل رسم الخريطة السياسية لهاته الدول، إضافة للتدخل العسكري بحجة مكافحة الإرهاب الذي عقد الوضع الأمني أكثر على دول الجوار، المثال الذي ينطبق على تدخل الناتو في ليبيا، وفوضى السلاح وتعدد التشكيلات والجماعات الإرهابية، والفشل الدولاتي الرهيب الذي تبع التدخل، وكذا مهمة "سيرفال" التي قامت بها فرنسا في مالي والتي لم تقض على الإرهاب، بل قامت بنقل وتحويل الجماعات الإرهابية التي كانت نشطة فيها إلى الدول المجاورة ومنها الجزائر.

إن تأثير الأمن الوطني الجزائري بالتهديدات المحيطة به شديد ومعقد، ولمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل فإن الجزائر ستكون مدعوة بقوة إلى ضرورة تبني ووضع إستراتيجية واضحة المعالم ودقيقة وبعيدة المدى، وإلى تقويم مستمر لما

يحظى منها بالأولوية، وتأهبها دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها، وهذا لن يمر إلا عبر الاعتراف بأن منطقة الساحل الإفريقي تشكل الفضاء المناسب للتوجه الاستراتيجي الذي يجب أن تعمل على إحياءه والحفاظ عليه خاصة في ظل التنافس الدولي والإقليمي الشديد، والذي يشكل وبدون منازع عمقا استراتيجيا لها بامتياز.

الهوامش والمراجع:

(1)- باكير علي حسين، التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص1.

(2)- مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، 2014، ص234،233.

(3)- Retaillé Dénis; Walther Olivier.. Guerre au Sahara-Sahel: La Reconversion des Savoirs Nomades; L'Information Géographique; vol 75; N°03; Mars 2011;p 56

(4)- زقاغ عادل، منصوري سفيان، الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، ص 110.

(5)- مصلوح كريم، المرجع السابق، ص 234.

(6)- نفس المرجع، ص 237.

(7)- نفس المرجع، ص 237،238.

(8)- بيرم فاطمة، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراء غير منشورة، في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017-2018، ص247.

(9)- بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، ط2 2016، ص 153.

(10)- كفسي علي، التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 2011 إلى 2016: دراسة حالة كوت ديفوار، مالي وجمهورية افريقيا الوسطى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2017، ص 144.

(11)- لخضاري منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر: من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2014، ص.84.

(12)- بلعمري رمضان، هدنة مسعود، وزير: 12 قتيلا حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس، جانفي 2013)، (تاريخ التصفح: 2023/12/08): - http: //www.alarabiya.net

(13)- علاق جميلة وخيرة ويفي: مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي الموسوم بـــ: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص6.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(14)- خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية جدية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة لعربية، العدد21، 2009، ص90.

(15)- علاق جميلة، المرجع السابق، ص 9.

(16)- بن عنتر عبد النور: البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر،2005، ص 72.

(17)- إبراهيم شابير الدين: ترجمة: ولد إبراهيم الحاج. الأفريكوم....حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص ص 4-6.

(18)- دالع وهيبة: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1990-2017، دار الخلدونية، ط1، 2018، ص 247.

(19)- عطية إدريس: تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص424-425.

(20)- مصلوح كريم، المرجع السابق، ص 249.

(21)- لخضاري منصور: السياسة الأمنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص ص 95-97.

(22)- بوبوش محمد، المرجع السابق، ص 145.

(23)- مصلوح كريم، المرجع السابق، ص 185.

(24)- زقاغ عادل، المرجع السابق، ص102.

(25)- مصلوح كريم، المرجع السابق، ص 187.

(26)- زقاغ عادل، المرجع السابق، ص 105-106.

(27)- بوبوش محمد، المرجع السابق، ص 146.

(28)- مصلوح كريم، المرجع السابق، ص193-194.

(29)- نفس المرجع، ص195.

(30)- نفس المرجع، ص 248.

(31)- نفس المرجع، ص ص 243-249.

(32)- نفس المرجع، ص 249.

(33)- Simon Luis. Mattilare; Hadfield. Amelia; une stratégie cohérence de L'UE pour le sahel. direction généraledes politiques externes de L'UE; mai 2012; pp.29-30.

(34)- بوشناقة شمسة: إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود، الملتقى الدولي الموسوم بـــ: التحديات الأمنية للدول المغاربية: الرهانات والتحديات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،28 فيفري 2013، ص5.

(35)- جميلة علاق، المرجع السابق، ص10.

(36)- دبش إسماعيل: الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010، مجلة دراسات الدفاع، الجهة المُصْدِرة، العدد1، 2010، ص 63.

EISSN: 2588-2368 ——————————— ISSN: 2352-975X

(37)- دالع وهيبة، المرجع السابق، ص351.

(38)- حمزة سالم، المرجع السابق، ص445.

(39)- دالع وهيبة، المرجع السابق، ص 354.

(40)- رسولي أسماء: مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص337.

(41)- صحيفة بوابة العرب الإلكترونية، مشاركة نتنياهو في قمة الإيكواس: قفزة إسرائيلية نحو اختراق القارة الإفريقية، 2017/06/11: (تاريخ التصفح: 2023/11/12) bit.ly/3GI9qLv

(42)- حمزة سالم، المرجع السابق، ص442.

(43)- زهران إيمان، ماذا تريد إسرائيل من مشاركتها في قمة توغو الإفريقية، جويلية 2017: http: //www.siyassa.org.eg/News/15218.aspx(تاريخ التصفح: 2023/12/08)

(44)- دالع وهيبة، المرجع السابق، ص 358.

(45)- حمزة سالم، المرجع السابق، ص444.

(46)- دالع وهيبة، المرجع السابق، ص ص362-364.

(47)- Yahia H. Zoubir; Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era; The Middle East Council on Global Affairs; Doha, Qatar; 2022; p02

(48)- عبد السلطان عبد إله: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، بيروت، ص 192.

(49)- صحيفة بوابة العرب الإلكترونية، المرجع السابق.

(50)- نفس المرجع.

(51)- نفس المرجع

(52)- نفس المرجع.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368